

أوراق سياسات عامة
النظام السياسي وواقع القيادات
النسوية والشابة



سلسلة أوراق سياسات عامة

مشروع تقوية القيادات النسوية الشابة في العمل السياسي 2012/2013
بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP.

”ما ورد في هذا التقرير لا يعبر بالضرورة عن آراء ووجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأمم المتحدة”

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

الطبعة الأولى حزيران 2013

منشورات مفتاح 2013

طاقم مفتاح:

لميس الخنتولي

ألاء كراجه

حنين شعيبي

مديرة المشاريع:

منسقة الاعلام العربي:

المساعدة الإدارية:

جوهرة بكر

ترجمة وتدقيق:

أولويات التحرك الدولي بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة	6
وضع المرأة الفلسطينية في الفصائل السياسية	12
دور القيادات النسوية والشباب في الفصائل السياسية- آليات العمل والتأثير	18
الحكومة الفلسطينية الجديدة والتحديات	24
دور الشباب في الفصائل السياسية	30



كلمة مفتاح

استكملت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح هذا العام، فتح باب الحوار حول قضايا تتعلق بالوضع الفلسطيني الداخلي على المستوى السياسي العام وعلى مستوى دور الشباب داخل الفصائل الفلسطينية، بالتركيز على التحديات التي تواجهها القيادات النسوية الشابة داخل العمل السياسي.

وانسجماً مع أهداف "مفتاح" الاستراتيجية والتي تتركز بتمكين مكونات المجتمع القيادية من المشاركة في تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح ورفع الوعي المجتمعي تجاه حقوق المواطنة الصالحة وواجباتها، سعت "مفتاح" من خلال برنامجها "تقوية القيادات النسوية الشابة في العمل السياسي" 2102-3102، الى دعم وتمكين القيادات النسوية الشابة والمساهمة في رفع نسبة تمثيل الشباب الفلسطينيين ضمن مواقع صنع القرار.

وجاءت سلسلة الجلسات السياسية، لتساهم في دمج الشباب الفلسطيني (ذكوراً واناثاً) في جلسات سياسية حوارية تناقش تطور القضايا السياسية الراهنة المرتبطة بالسياق الفلسطيني وإتاحة المجال أمام الشباب لطرح رؤياهم/ن ضمن إطار حوارى وتقديمى. كذلك استطاعت مفتاح من خلال الجلسات السياسية الخاصة، تسليط الضوء على الفراغ السياسي المرتبط بدور القيادات النسوية الشابة ضمن الأطر الناعمة للعمل السياسي.

وخرجت عن هذه الجلسات أوراق سياسات عامة، نضعها بين أيدي صناع القرار والقيادات الفلسطينية لنساهم جميعاً في ترجمة التوصيات الى خطوات تنفيذية وجدية من قبل اصحاب المسؤولية تنعكس باستراتيجيات وطنية في المجتمع الفلسطيني.

جلسة السياسات العامة

أولويات التحرك الدولي بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة

27 كانون أول / ديسمبر 2012



الحضور (مع حفظ الألقاب)



نبيل قسيس، عبد القادر الحسيني، عبد الرحيم ملوح، قيس عبد الكريم، عبد الكريم البرغوثي، أحمد مجدلاني، مريم صالح، أمّين دراغمة، عبد الرحمن أبو عرفة، ريمّا كنانة نزال، رامي مهداوي، عزمي الشعبي، حنان عشاوي، ليلى فيضي.

طاقم "مفتاح": آلاء كراجة.

مقدمة



بعد رفع مستوى التمثيل السياسي لفلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو بصفة مراقب في 29 تشرين الثاني الماضي، بات من الضروري البحث في أبعاد هذا الإنجاز من مختلف الجوانب، على مستوى العلاقات الدولية والمواثيق والمعاهدات وعضوية فلسطين في الوكالات الدولية، وكذلك على صعيد التحرك السياسي والقانوني والأمني، والقضايا التنظيمية والهيكليّة بهدف تجسيد الدولة وردع ممارسات إسرائيل الاحتلالية ومساءلتها قانونياً.

النقاش



الإطار العام

لقد أصبح من الضروري الإسراع في انتهاز هذا الإنجاز الدبلوماسي والبناء عليه، والعمل ضمن إطار عام للبحث في المتطلبات اللازمة لاختيار آلية التحرك التفصيلية والفنية في هذا السياق، وذلك بتعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي لفلسطين بمكانتها الجديدة ضمن المحددات الدولية، حتى يكون هذا الإنجاز خطوة

على طريق العضوية الكاملة، وإلا فإن الوقوف عنده سيحوّله لمجرد شعار وذكرى احتفالية، وسيفقد المصدقية.

ونتيجة لهذا الإنجاز والذي تكمن أهميته أيضاً في الاعتراف الدولي بحدود الدولة الفلسطينية لعام 1967، ما كان من دولة الاحتلال الإسرائيلي إلا أن كثفت نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية وخاصة في القدس بشكل غير مسبوق، وسارعت بإصدار قرار بناء ما يسمى منطقة E 1 في الضفة الغربية، لتفصل بذلك القدس عن باقي الضفة وصارت بذلك آلاف الدوغمات من الأراضي الفلسطينية، وأطلقت العنان لمستوطنيتها في اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم تحت أعينها، وبحماية جيشها، ناهيك عن احتجازها لأموال الضريبة الفلسطينية التي تجمعها وبصورة غير شرعية، بما يخالف كل المواثيق والمعاهدات الدولية.

تمكين الوضع الداخلي

وبالتوازي مع التحرك الدولي يجب تصويب البنية الداخلية لكي تستند إلى إمكانيات وأساس متين من أجل الدفع باتجاه إنجاز المصالحة التي تحتاج إلى إرادة سياسية من قبل جميع الأطراف، والبحث في تغيير مفهوم ودور السلطة وإعادة تعريف وظائفها خاصة الخارجية منها، وإيجاد برنامج اعتراضي ذو مصداقية إذا لم تتم المصالحة.

وعليه فإن الانضمام للمنظمات الدولية والمعاهدات والوكالات، لا بد وأن يأتي في سياق متفق عليه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بما يخدم فلسطين كدولة، كذلك لا بد من البحث مسبقاً عن المنظمات المراد الانضمام إليها وجدواها بما يضمن الاشتباك مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودولياً.

بالإضافة إلى ذلك يجب تفعيل القرارات الأممية داخلياً ومنها القرار 1325 القاضي بحماية النساء في مناطق الصراع، وضمان وصولهم لمراكز صنع القرار، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو- CEDAW.

تعديل الموازين استراتيجياً

من المهم إيجاد خطوات عملية من أجل استغلال حالة الزخم التي رافقت الاعتراف بالدولة الفلسطينية بسرعة وفعالية، والعمل على تعديل الموازين استراتيجياً وتصويب الأسس القانونية للعملية السياسية، والذي يتحقق على صعيدين:

الأول: إمكانية الأسس التفاوضية، والإصرار على الشروط الراهنة للمشاركة في المفاوضات والعمل على تطويرها، بوقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى خاصة القدامى منهم، وتعديل الموازين استراتيجياً على الأرض حيث أن العملية السياسية مجملها ويطارها يجب أن تتغير، وذلك بحصر المفاوضات بتنفيذ القرارات الدولية وليس المساومة عليها.

وثانياً: استخدام أدوات القانون الدولي لمساءلة ومحاكمة دولة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب التي ارتكبتها، وانتهاكها للقانون الدولي، واستخدام هذه الأدوات في إطار إستراتيجية للضغط الفعلي على إسرائيل لإنهاء الاحتلال.

كما يتوجب وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وفرض قواعد الاشتباك مع المستوطنين في السياق الأمني الذي تتحرك إسرائيل من خلاله، وذلك من خلال إجراءات قانونية تبحث في عدم شرعية تحركهم في الضفة الغربية.

التوصيات



1. إيجاد خطة للانضمام للمنظمات الدولية، والبحث في جدوى كل منها بما يخدم المصلحة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال على الأرض، وبما يعزز فرصها دولياً.
2. استخدام أدوات القانون الدولي لمحاصرة إسرائيل قانونياً، ومنها اتفاقية جنيف، والمعاهدة الدولية ضد التمييز العنصري، ونظام روما.

3. الإسراع في الذهاب للمصالحة وتجاوز كل الإشارات السلبية في هذا السياق، ومن ثم الدعوة إلى الانتخابات.
4. وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وفرض قواعد الاشتباك مع المستوطنين في السياق الأمني، من خلال إجراءات قانونية تبحث في عدم شرعية تحركهم في الضفة الغربية، واستباحتهم للأراضي ومقدرات الدولة الفلسطينية.
5. زج المجتمع الدولي في معركة إقصاء إسرائيل وعزلها دولياً، وإدخال الحركة النسائية والمنظمات الشعبية والمجتمع المدني ضمن المعركة، سواءً بمقاطعة البضائع الإسرائيلية وغيرها من أساليب المقاومة.
6. رفع سقف التمثيل مع كل الدول الصديقة، ومخاطبة الدول التي امتنعت أو تلك التي اعترضت على التصويت من أجل دولة فلسطينية، لكي تدعم الموقف الفلسطيني في المستقبل.
7. انعقاد المجلس المركزي وكذلك اللجنة القيادية الأولى من أجل البحث في تغيير مفهوم ودور السلطة وإعادة تعريف وظائفها خاصة الخارجية منها.
8. لابد من إعلان فشل اتفاق أوسلو، والانقطاع عنه خاصة أن الاتفاق لم يحدد مسبقاً أنه سينتهي إلى حل الدولتين بل أشار إلى مرحلة انتقالية مفتوحة.
9. الدعوة لمؤتمر دولي أساسه الشرعية الدولية، لتنفيذ القرارات الدولية وليس المساومة عليها.

جلسة السياسات العامة

وضع المرأة الفلسطينية في الفصائل السياسية

14 شباط / فبراير 2013

البنية التحتية للمياه العذبة والنظافة والصحة
UNEP
DfID
UNEP
مشروع "تعزيز القدرات النسوية المتقدمة في العمل المجتمعي"
المرحلة الثانية: القطر الشمالي
Empowering Young Palestinian Women
Activists Second Phase
11-2012



الحضور (مع حفظ الألقاب)



عبد القادر الحسيني، ريما كنانة نزال، سامية بامية، صالح رأفت، خالدة جرار، زهيرة كمال، وفاء القاضي، فدوى الشاعر، فجر حرب، محمد المدني، عزمي الشعبي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": آلاء كراجة، بيسان أبو رقطي، لميس الشعبي، نجوى ياغي.

مقدمة



شهد دور المرأة الفلسطينية خلال العقدين الماضيين تراجعاً ملحوظاً في دورها السياسي في سياق مواكبة التطورات السياسية الراهنة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، علماً ببروز دورها النضالي في الانتفاضة الأولى والذي ارتبط بالمد الجماهيري، حيث مارست دورها بكل تفاصيله على المستوى الشعبي القاعدي، لذا كان من الضروري مراجعة دورها في المجتمع بدءاً بالفصائل السياسية، وضرورة العمل ضمن إطار سياسي ومجتمعي عام والبحث في المتطلبات اللازمة لاختبار آلية التحرك في هذا السياق للخروج بخطوات عملية من أجل أخذ حقها الطبيعي في مواقع صنع القرار السياسية.

ومن خلال برامج "مفتاح" التي تستهدف القيادات النسوية الشابة، والتي تهدف إلى بناء قدراتهن في مجال الحوار والجدل والبعد المعرفي للعمل السياسي وإتاحة الفرص أمامهن للتدرج في المناصب القيادية بجاهزية وكفاءة، ظهر ضمور في المعرفة السياسية لدى هذه الفئات، مما انعكس على تراجع دور النساء داخل الفصائل السياسية.



تراجع المستوى الثقافي والسياسي

ساهمت عدة عوامل في انحسار دور المرأة في المجتمع الفلسطيني عما كان سابقاً وعدم وصولها إلى مواقع صنع القرار، من أهمها عزوف الشباب/ات عن المشاركة في الفصائل السياسية، وذلك مرده لحالة الإحباط الموجودة بين الأوساط النسوية الشابة، الذين رؤوا تراجعاً للوعي الأيديولوجي للفصائل وخاصة اليسارية منها، نتيجة لغياب دور النخب على المستوى الشعبي الجماهيري، بعكس الفصائل التي ترفع الشعار الديني مثل حماس والجهاد الإسلامي، وهذا ما يفسر قبولها الشعبي الواسع، ويُترجم في الانتخابات.

وقد بات واضحاً تراجع المعرفة السياسية العامة للجيل الشاب، ويشترك في تحمل المسؤولية عن ذلك المجتمع المدني والفصائل السياسية بالإضافة إلى المسؤولية الفردية للشباب/ات، لذا لا بد من الخروج من حالة التشويه السياسي والفكري ومحاربة حالة التذني المعرفي ومخاطبة الوعي، وذلك لمواجهة الممارسات الدينية والأصولية في المجتمع، للخروج بإطلاقة على القضايا العصرية والحداثيّة، وهذا يتأتى من أجل جسر الهوة المفاهيمية بين القيادات والشباب على مستوى القاعدة.

وفي ظل تراجع المعرفة السياسية والثقافة العامة بمجمل التطورات على الساحة الفلسطينية والعربية والإقليمية لدى الجيل الشاب، يتعين على الفصائل السياسية مواجهة دورها إزاء ذلك برفع الوعي وإعداد القادة للمجتمع، وفي ذات السياق فإن على المسؤولين والمجتمع المدني خوض معركة من أجل تغيير المناهج الدراسية، كما يتعين مراقبة المسيرة التعليمية في المدارس لضبط حالة التذني الثقافي والتوعوي الحاصلة في المجتمع الفلسطيني.

الأدوات التنفيذية لدى الفصائل والمختبر الوطني

إن تقلص مسألة العمل السياسي وانحصارها في يد القادة بعيداً عن الممارسة العملية على الأرض بمشاركة الشباب/ات ساهم في العزوف لدى الفئة الشابة والنساء عن الانضمام للفصائل، كما أن الفصائل لم تطور

أدواتها وآليات عملها بما يتواءم مع متطلبات المراحل المختلفة على المستوى السياسي، ففقدت قنوات تواصلها مع الشباب/ات، ناهيك عن أن الأطر السياسية بما فيها الأطر النسوية معزولة عن بعضها، ولا تطور الفكر الجمعي لدى المرأة، فهي تظهر وجودها ولكنها تحصر مشاركتها بعيداً عن مواقع صنع القرار على المستوى السياسي، باستثناء حالات قليلة.

وفي الوقت الذي تم فيه اختزال دور المرأة على اللجان الصغيرة في الفصائل كان الذكور هناك يتزاحمون على المواقع السياسية القيادية في المجلس التشريعي وغيره، ونتيجة لذلك تراجع مشاركة المرأة، بما لا يترك لها مكاناً باستثناء الكوتا، لذا تشكل أقلية في التمثيل رغم وجودها الواسع في القاعدة، وهنا تجلت الحاجة الملحة لإعادة تحديد المفاهيم من أجل تمكين المرأة في مواقع صنع القرار، وضرورة إحياء الدور الذي كانت تلعبه الفصائل في خلق القيادات النسائية، وتعزيز حقها بالترشح والوصول.

إن وضع المرأة في الفصيل السياسي يعكس حالة الفصيل السياسي المتردية، فقد غرق الفصيل في مشاكله الداخلية، وتحول دور معظم قادته من التعبئة الجماهيرية إلى العمل المؤسسي، لذا فالإطار لم يعد موحداً وكذلك الهدف، الأمر الذي أوجد حالة من التشويش كانت ضحيته المرأة والشباب باعتبارهما الحلقة الأضعف، وهذا يفضي إلى الحاجة للعمل على الخطاب الاجتماعي في الفصائل السياسية، وضرورة العمل على تمكين المرأة على ثلاثة أصعدة، تمكين ذاتها بأن تكون قادرة على اتخاذ القرار، التمكين الجماعي، وتمكينها من عملية الوصول.

على الصعيد الشعبي هناك مبادرات شبابية لممارسة العمل الوطني ومقاومة الاحتلال مثل باب الشمس وباب الكرامة والمناطير وغيرها، يجب أن تعزز في المرحلة القادمة، ومطلوب من الفصائل وكل القوى والفصائل السياسية دعم هذه المبادرات الشعبية وإبراز دور الشباب والنساء من خلالها.



1. ضرورة وضع إطار مفاهيمي محدد، من أجل إحياء الدور الذي تلعبه الفصائل في خلق قيادات نسوية في مواقع صنع القرار.
2. على الفصائل السياسية خلق قنوات جديدة للتواصل مع الشباب/ات واحتواءهم وإعطائهم مساحة لممارسة دورهم، من خلال تطوير وتصويب الأدوات والآليات لديها بما يتواءم مع متطلبات الظروف الراهنة.
3. توحيد الخطاب الفلسطيني بعيداً عن التلعثم الذي ينعكس على مناحي مختلفة من الحياة الفلسطينية، وإعادة توجيه البوصلة للخروج من حالة الضبابية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.
4. إعادة إحياء المختر الوطني كمساحة للممارسة الشباب/ات دورهم الطبيعي كفاعلين ومؤثرين في المجتمع الفلسطيني.
5. يجب العودة للبعد الشعبي، واستنهاض كامل القوى من أجل جسر الهوة بين القيادات والنخب السياسية في الفصائل وبين الشباب في القاعدة الجماهيرية.

جلسة السياسات العامة

دور القيادات النسوية والشابة في الفصائل السياسية- آليات العمل والتأثير

8 أيار / مايو 2013



الحضور (مع حفظ الألقاب)



جهاد حرب، ريماء كنانة نزال، صالح رأفت، جهاد حرب، منيب رشيد المصري، تفيدة جرباوي، حنان عشراوي، لنا بكر، مجد سمحان، جاكلين الخطيب، هديل زيادة، عزمي الشعبي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": لميس الشعبي الحنتولي، عبير زغاري.

مقدمة



إن هذه الجلسة تأتي لاستكمال ما تمخض عن الجزء الأول منها، وما أفرزه العمل مع الفئة الشابة في هذا السياق، من أجل البحث في آليات العمل والتأثير سعيًا لوصول القيادات النسوية والشابة إلى مواقع صنع القرار في الفصائل.

ومن خلال برامج "مفتاح" التي تستهدف القيادات النسوية والشبابية، وتسعى لبناء قدراتهم في مجال الحوار والجدل والبعد المعرفي للعمل السياسي وإتاحة الفرص أمامهم للتدرج في المناصب القيادية بجاهزية وكفاءة، تبين ومن خلال العمل الميداني مع الشباب تراجع المعرفة السياسية العامة لديهم، وعزوفهم عن المشاركة في الفصائل السياسية، بالإضافة إلى اتساع الهوة المفاهيمية بينهم وبين القيادات على مستوى القاعدة، وعدم إفرار الفصائل قيادات سياسية شابة متمكنة من قيادة العمل السياسي.



تراجع المستوى الثقافي والسياسي

لقد كان من أهم التوصيات التي خرج بها الجزء الأول لهذه الجلسة، هي ضرورة وضع إطار مفاهيمي محدد، من أجل إحياء الدور الذي تلعبه الفصائل في خلق قيادات نسوية وشابة في مواقع صنع القرار، وإيجاد رؤية واضحة وتحمل بعداً سياسياً لاحتواء الشباب والشابات، والعمل على استنهاض الفصائل السياسية لخلق قنوات جديدة للتواصل معهم واحتوائهم وإعطائهم مساحة لممارسة دورهم، من خلال تطوير وتصويب الأدوات والآليات لديها بما يتواءم مع متطلبات الظروف الراهنة.

وقد أفرز العمل الميداني مع شريحة الشباب، مجموعة من المؤشرات أهمها تراجع الوعي الثقافي السياسي، وتبين ذلك من خلال ورشتنا عمل عقدنا حول وثيقة حقوق المرأة والاستقلال، حيث ظهر عدم معرفة الشباب بمحتوى الوثيقة، ذلك أن الفئة الشابة تعيش أزمة مجتمعية حالية من الإحباط والتخبط، وانعدام التحفيز والدوافع، جراء حالة الضياع السياسي في المرحلة الراهنة، وانعدام الشعور بوجود قيادة حقيقية قادرة على الخروج من المأزق، يضاف إلى ذلك أن الجيل الشاب لم يدرك تجربة الفكر والعمل السياسي التي عاصرتها الأجيال السابقة.

كما أن تراجع دور التيارات اليسارية التقدمية، زاد من حالة الإحباط وانعدام الثقة بين الأوساط النسوية والشابة، الذين رؤوا تراجعاً للوعي الأيديولوجي للفصائل، نتيجة لغياب دور النخب على المستوى الشعبي الجماهيري، بعكس الفصائل التي ترفع الشعار الديني، وهذا ما يفسر قبولها الشعبي الواسع، وتُرجم في الانتخابات.

الأدوات التنفيذية لدى الفصائل

لقد باتت الحاجة ملحة للاستفادة من الإعلام الجديد واستخدام العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي، باعتبارها أداة هامة لتشكيل ضغط ومناصرة للقضايا الشبابية، لكنها في الوقت ذاته ليست هدفاً بحد ذاته، ولا تخفي عن العمل على أرض الواقع، والحشد والتعبئة في الميادين والتنظيم الحقيقي الذي يوفره الفصيل السياسي، من أجل دعم المطالب الشبابية، ومواجهة كل القوى التي تسعى لاستغلال طاقات الشباب وتوجيهها لأجنداتها ومصالحها.

إن الشباب وفي سعيه للخروج من نمط الحكم التقليدي المجتمعي، والتخلص من الأبوية، عليه أن يأخذ زمام المبادرة لمواجهة التقاليد المجتمعية التي تقصي المرأة وتهتمش دورها، كما يتوجب عليه الدفع باتجاه إيجاد مشروع شبابي واضح ومتكامل مع البرنامج الوطني والعمل السياسي.

لذا لا بد من الخروج من حالة التشويه السياسي والفكري ومحاربة حالة التدني المعرفي والتعليمي ومخاطبة الوعي لدى الفئات الشابة والنسوية، وذلك لمواجهة الممارسات الدينية والأصولية في المجتمع، للخروج بإطلالة متنورة على القضايا العصرية والمتعلقة بالحدثة.

التوصيات



1. يجب المزاوجة بين الجيلين القديم والجديد، بما يتيح تمرير التجربة العملية في العمل الفصائلي، وإتاحة الفرص للفئات الشابة لممارسة دورهم، والعمل وبشكل عمودي في إطار وطني مشترك.
2. إعادة إحياء دور التيار اليساري التقدمي، في التأثير في المناهج العملية والتعليمية الموجهة للشباب الفلسطيني.
3. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتشكيل دعم ومناصرة للقضايا الشبابية، والعمل بجد بالتوازي على أرض الواقع.

4. ضرورة ربط العمل السياسي بإطار فصائلي وتنظيمي، بما يضمن له الاستمرارية.
5. لابد من التدخل الإيجابي لصالح المرأة في الأحزاب، وتحفيزها والتميز لصالحها من خلال القوانين والتشريعات.
6. العمل على توحيد البرنامج الوطني.

جلسة السياسات العامة

الحكومة الفلسطينية الجديدة والتحديات

25 حزيران 2013



الحضور (مع حفظ الألقاب)



سمير أبو عيشه، ريما نزال، صالح رأفت، هشام كحيل، كميل منصور، عبد الرحيم ملوح، زاهي خوري، أحمد حرب، سهام البرغوثي، عنان الأتيرة.

طاقم "مفتاح": د.ليلى فيضي، رولا مظفر، آلاء كراجة.

مقدمة



بعد قبول الرئيس محمود عباس استقالة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله الأحد 23 حزيران الجاري، وفي ظل الأزمة التي تعترى النظام السياسي والإداري على مختلف المستويات، تأتت الحاجة للبحث في ماهية التحديات التي تنتظر حكومة تصريف الأعمال، وكيفية مواجهتها، سواءً بالعمل على إصلاح الوضع الداخلي، أو بالبحث عن خطوات عملية من أجل إعداد بنية نظامية وإدارية قادرة على التنمية المجتمعية والنهوض بالمواطن الفلسطيني.

وفي ظل غياب الدور الرقابي من قبل المجلس التشريعي واستمرار أزمة النظام السياسي، وتنازع الصلاحيات بين السلطة والمنظمة، وغياب الأفق لإنهاء حالة الانقسام، فإن من الأهمية بمكان الخروج برؤية استراتيجية واضحة لمواجهة التحديات داخلياً وخارجياً، والعمل بموجبها.



أزمة النظام السياسي

إن الأزمة التي واجهتها الحكومة الفلسطينية الجديدة، هي أزمة متأصلة بالأساس في النظام السياسي القائم، وهي أزمة واجهتها الحكومات السابقة المتعاقبة، وورثت للحكومة الحالية بطبيعة الحال، الأمر الذي شكل حالة متجذرة من الاضطراب وفقدان التوازن في النظام والفكر السياسي، وبالتالي لا تستطيع أي حكومة إحداث أي تغيير إيجابي أو القيام بدور فعال، نتيجة لهذا الخلل الإداري البنيوي.

وهذا الوضع أحال عمل الحكومة إلى "إدارة الأزمة" بدلاً من حلها، خاصة مع غياب المجلس التشريعي ودوره الرقابي، وتخلي المواطنون عن دورهم في ممارسة الرقابة، كما ساهم في تعزيز هذه الفوضى، مسألة الانقسام وغياب النوايا الصادقة في إنهائه، بالإضافة إلى غياب الظروف الإقليمية المواتية لتحقيقه، وهذه المعطيات تتطلب إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل دور فصائلها التي غابت عن المشهد السياسي، من أجل المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني، فالمجلس الوطني لم ينعقد منذ فترة طويلة، ولم يعاد تشكيله لا بالانتخابات ولا بالتعيين منذ زمن.

كما أن التنازع على السلطة والتعدي على صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، التي كفلها القانون الأساس الفلسطيني، بتعيين نواب من قبل الرئيس محمود عباس كان السبب في خلق الأزمة، وكان على د. رامي الحمد الله أن يرفض ذلك منذ البداية، غير أن أسباب الاستقالة، ظلت رهن التكهنات والإشاعات فلا وجود لمصدر معلوماتي محدد، رغم مصيرية المعلومات وحاجة المواطن لها.

التركيز على الوضع الداخلي

وحتى يتسنى لحكومة تصريف الأعمال مواجهة التحديات التي تنتظرها وعلى رأسها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا بد من البدء بالعمل على إصلاح الوضع الداخلي، وحل ما يمكن حله من أزمات داخلية

كالنظام التعليمي والصحي والتنموي، وعدم التذرع بالاحتلال لمواجهة ذلك، رغم الإقرار بتأثيره على العملية التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

ومما لا خلاف عليه أن أبرز المعوقات التي تواجه عمل أي حكومة، هي الانقسام الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي المستمر في مصادرة الأراضي لصالح التوسع الاستيطاني في مناطق C، ولمواجهة ذلك لابد من دعم سمود الناس على الأرض خاصة في تلك المناطق، كالاستثمار هناك من أجل الحفاظ على الوجود الجغرافي.

وعلى صعيد آخر لابد من توجيه الاهتمام لترسيخ الاستقرار الأمني الداخلي، بما يضمن الحماية المجتمعية، خاصة مع الخلل البنوي والمجتمعي الحاصل، كما يتعين ترتيب الأمور الاقتصادية، ومواجهة سوء الإدارة في المؤسسات الوطنية وفي الوزارات، وتكثيف الجهود فيما يتعلق بالمتطلبات المجتمعية، وإعادة النظر في المنظومة التعليمية والصحية كاملة.

الرؤية



إن غياب تعريف للعلاقة بين السلطة وبين منظمة التحرير الفلسطينية، وانعدام الرؤية والرسالة في مختلف المؤسسات على المستوى السياسي والإداري والاستراتيجي، خلق حالة من الفوضى التي شكلت عائقاً أساسياً أمام عملية التنمية المستدامة والتطوير على صعيد الفرد والدولة، كما أن غياب المكاشفة والمصارحة بين الحكومة والمواطن زرع مصداقية السلطة، وولد علاقة هلامية وغير واضحة بينها وبين الأطراف المختلفة.

ودون أدنى شك فإن هذا الخلل الذي يعتري النظام السياسي، انعكس على النظام المؤسساتي والإداري، أضاف إلى ذلك انعدام الرؤية لدى الحكومات السابقة أو في المؤسسات الوطنية والرسمية والنظام الإداري، ناهيك عن التمسك بالأدوات القديمة التي تعيق الإبداع، وتعطل تنفيذ الرؤى المتكاملة بين مختلف الوزارات.

وعليه فإن وجود الإرادة الحقيقية نحو التغيير هي أمر لا بد منه، لمواجهة القرارات المصرية التي تتطلبها المرحلة محلياً وإقليمياً ودولياً، في سبيل الإصلاح والنهوض من الواقع الحالي.

التوصيات



1. التعامل مع إنهاء الانقسام كأولوية، وضرورة تطبيق اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، والضغط من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، رغم كل المعطيات حول غياب النوايا الصادقة لتحقيق المصالحة، وغياب الظروف الإقليمية المواتية لها.
2. توجيه الاهتمام لترسيخ الاستقرار الأمني الداخلي، بما يضمن الحماية المجتمعية، وحل ما يمكن حله من أزمات داخلية كالنظام التعليمي والصحي والتنموي.
3. لا بد من إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل دور فصائلها، من أجل المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني.
4. الاهتمام بتطوير الزراعة خاصة في الأغوار، ومواجهة التغول الإسرائيلي في تلك المنطقة، ودعم المنتج الفلسطيني.
5. تفعيل المجلس التشريعي، من أجل إحياء دوره الرقابي، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، باتجاه حماية الحريات العامة، وحقوق المواطنة والتنمية المجتمعية.
6. مواجهة التوسع الاستيطاني في مناطق C، ودعم صمود الناس على الأرض، كالاستثمار في تلك المناطق من أجل الحفاظ على الوجود الجغرافي.
7. على الحكومة تقديم مشروع قانون تعليم تقدمي وعصري، لإحداث تغيير جذري في المنظومة التعليمية.
8. على القيادة الفلسطينية الشرعية أن تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، حتى تتمكن من العمل بفاعلية أكثر، وبحرية أوسع بعيداً عن الاحتلال الإسرائيلي، لتكون بذلك فاعلة وليست مفعولاً بها.
9. تخصيص جلسة من جلسات السياسات العامة في مفتح لمناقشة الرؤية الاستراتيجية ووضوحها في النظام السياسي والإداري.

جلسة السياسات العامة

دور الشباب في الفصائل السياسية

29 حزيران 2013



مركز تنمية القدرات
بمحافظة القاهرة
برنامج دعم وتقوية
القدرات الإدارية
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحضور (مع حفظ الألقاب)



سناء يوسف، محاسن عصام، دعاء الحديدي، سالي أبو جبل، لطيفة عماد، إنصاف محمود، مها عبد الله، ختام سمير، أسمهان خالد، هالة عماد، حمدة حماد، سامي أمين، منال أبو علي، سارة محمد، لميس السردى، حيفا البيومي، ولاء القواسمي، إيناس أبو جامع.

المتحدثون: عماد أبو رحمة، شامخ بدرة.

طاقم "مفتاح": شادية الغول.

مقدمة



باستمرار حالة التدهور وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعتري المشهد الفلسطيني، تتكشف الأزمة التي تعاني منها الفصائل السياسية، وعزوف المشاركة فيها بين صفوف الشباب الفلسطيني، ناهيك عن تجاهل دور الشباب/ات النضالي والذي كان بارزاً خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، وبالتحديد على مستوى القاعدة والمستوى الشعبي، وصولاً إلى مواقع صنع القرار السياسي.

وعليه كان لابد من بحث أسباب هذا الإقصاء، وسبر أغوار هذا التراجع، مع العلم أن الشباب هم من قاد العمل الوطني في مختلف مراحل، لكنهم وبعد أن تحولت مكاسب الثورة إلى محاصصة للمناصب والتشريعات، ظل هؤلاء في مراكزهم وتشبثوا فيها حتى شاخوا، وتجاهلوا القيادات الشابة الناشئة.



تراجع المستوى الثقافي والسياسي

إن المجتمع الفلسطيني كحال المجتمعات العربية ما زال مجتمعاً أبوياً بالدرجة الأولى، ويعاني من السلطة المطلقة للكبير على الصغير في مختلف المجالات، وقد انعكس ذلك على فكر الفصائل وأيدولوجياتها، وأنظمتها الداخلية التي كرس هذا المبدأ الرجعي، في سلطتها الهرمية والتي اعتمدت منطق الأبوية والمركزية وتجلت بوضوح في التعيينات وسن الترشح.

وقد بدأ الشباب في السنوات القليلة الماضية، حراكاً من أجل استعادة دورهم الحقيقي في صنع القرار السياسي، لكن هذا الحراك أجهض مراراً، الأمر الذي خلق حالة من الإحباط بين القيادات الشابة، ما دعاهم للعزوف عن المشاركة السياسية، وعزز الفجوة بين القيادات والشباب، وأدى لانحسار دورهم في المجتمع الفلسطيني عما كان سابقاً، في المقابل لا مفر من أن يمارس الشباب دوره، وأن ينتزع حقوقه انتزاعاً ولا يستجديها من أحد، وأن يستشعر أهمية الإرادة الحرة للخروج من حالة الفشل والتدني التي يعيشها، وفي ذات الوقت لا بد من التركيز على تعزيز ثقافة الديمقراطية الحقيقية، والوعي الثقافي والسياسي والفكر التقدمي حتى يكون مستعداً للمواجهة والعمل، والدفاع عن حقه في الممارسة السياسية، وعن الحريات العامة والعدالة الاجتماعية.

إن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، هو أين يكمن الخلل؟ أهو في القادة الذين استأثروا بمواقع صنع القرار، حتى باتت حكرًا عليهم، وترفعوا عن المشاركة على مستوى القاعدة مع الشعب، أم هو في الشباب الذي تخلى عن دوره الثوري والنهضوي في بناء المجتمع، وجلس مكتوف الأيدي في انتظار من يعطيه حقه في المشاركة؟ والإجابة على هذا السؤال ومن خلال استعراض التجارب والمعطيات، فإن المسؤولية تقع على الطرفين، فتراجع الوعي لدى الشباب وانعدام ثقتهم بأنفسهم، والخوف من المجازفة، واختصار دورهم كأداة لأجندة الحزب وتقيدهم بالمرجعيات الحزبية، غيبتهم عن ساحة العمل الفصائلي، في المقابل فإن تراجع الوعي الأيديولوجي للفصائل، وعدم خص الشباب بميزانيات داعمة، ووضعه كأولوية، عمق الأزمة وفاقهما.

الأدوات التنفيذية لدى الفصائل

وسط كل التغيرات السياسية والمجتمعية الحاصلة على المجتمع الفلسطيني، إلا أن الفصائل الفلسطينية لم تغير في أدواتها وبرامجها وآليات عملها بما يواكب متطلبات المرحلة، الأمر الذي زاد من إقصاء الشباب وحصر العمل السياسي في يد القادة.

غير أن الشباب كان حاضراً في كل مراحل النضال التاريخي المختلفة، سواءً بعد نكبة 48 أو نكسة 67، أو الانتفاضتين الشعبيتين، لكن هذا الحضور على الأرض أو في الفصائل السياسية تراجع واضمحل بعد أن تحولت المفاهيم الوطنية إلى نفعية.

ومما لاشك فيه أن الانقسام عمق من الأزمة التي يعيشها الشباب، وتعطلت سبل الحل الممكنة، كما أن فشل القيادات في احتضان الشباب وتوجيهه أدى إلى تراجعه وضياعه وفشل المشروع الوطني، لذا لا بد من التعامل مع التغيرات الحاصلة في المجتمع، ومواجهة الممارسات الدينية والأصولية المتزايدة، للخروج بإطلالة متنورة على القضايا العصرية، ومعالجة حالة التدني المعرفي والوعي السياسي لدى الشباب.

التوصيات



1. على الشباب أن ينتزع حقوقه انتزاعاً ولا يستجديها من أحد، وأن يستشعر أهمية الإرادة الحرة للخروج من حالة الإحباط التي يعيشها.
2. يتعين على الشباب/ات أن يمارس دوره على الصعيد الوطني، كإحياء حركة شباب التغيير الفلسطيني 15 آذار لإنهاء الانقسام على سبيل المثال.
3. احتضان الشباب وإعطائهم مساحة للممارسة الشباب/ات دورهم الطبيعي كفاعلين ومؤثرين في المجتمع الفلسطيني.

4. تفعيل دور الأطر الطلابية، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، وعقد انتخابات لمجالس الطلبة للجامعات والاتحاد.
5. تطوير أدوات الفصائل وآليات عملها وبرامجها، بما يضمن إشراك الشباب في العمل السياسي وبما يتواءم مع متطلبات الظروف الراهنة.
6. التركيز على تعزيز ثقافة الديمقراطية الحقيقية لدى الفئة الشابة، والوعي الثقافي والسياسي حتى يكون مستعداً للمواجهة والعمل، وبث مبادئ العدالة الاجتماعية واحترام الحريات.
7. تخصيص جلسة من جلسات السياسات العامة في "مفتاح" لبحث ومناقشة الطرق والآليات للنهوض بالشباب.

